محطة مفاهيمية
من خلال مختارات من مقالات منشورة

للدكتور يسري مصطفى

1 . التعددية الثقافية[1]

تنص المادة الأولى من إعلان اليونسكو بشأن التنوع الثقافي: " تتخذ الثقافة أشكالًا متنوعة عبر المكان والزمان. ويتجلى هذا التنوع في أصالة وتعدد الهويات المميزة للمجموعات والمجتمعات التي تتألف منها الإنسانية. والتنوع الثقافي، بوصفه مصدرًا للتبادل والتجديد والإبداع، هو ضروري للجنس البشري ضرورة التنوع البيولوجي بالنسبة للكائنات الحية. وبهذا المعنى، فإن التنوع الثقافي هو التراث المشترك للإنسانية، وينبغي الإعتراف به والتأكيد عليه لصالح أجيال الحاضر والمستقبل". ويميز الإعلان بين مفهومي التنوع والتعددية الثقافية، حيث يشير إلى أن "التعددية الثقافية هي الرد السياسي على واقع التنوع الثقافي"، وفي إطار مجتمع ديمقراطي، فإن التعددية يجب أن تكون إستراتيجية واعية ليس فقط لضمان الإعتراف بالتنوع ولكن أيضًا تنظيمه وفق مبادئ حقوق الإنسان.

ويشير إعلان اليونسكو إلى مسألة هامة وهي الفرق بين التنوع والتعددية، فالتنوع واقع أما التعددية فهي الإطار السياسي الّذي يجري بموجبه ومن خلاله الإعتراف بهذا الواقع وعقلنته. ومن ثم "يجب ألا نخلط بين التعددية الثقافية ومجرد الإعتراف بوجود مجتمع متعدد الثقافات. لقد وجُدت دائمًا، مجتمعات متعددة الثقافات، ويمكن من وجهة نظر ما، أن نؤكد عمليًا أن كل الدول- الأمم، سواء إعترفت بذلك أو لم تعترف، هي مجتمعات ذات تعدد ثقافي، بفعل تنوع المجموعات والسكان المكوّنين لها. في كبرى العواصم المعاصرة يمتد، عمليًا، مشهد التنوع الثقافي أمام الناظرين في كل مكان وآن"

1من مقال "التعددية والخصوصية الثقافية" للدكتور يسري مصطفى المنشورة بالموقع الفكريّ ثقافيّ "الأوان" بتاريخ 8 ديسمبر 2013، https:// www.alawan.org/2013/12/08/التعددية-والخصوصية-الثقافية/ .

الجديد إذا هو التعددية كفكرة وليس التنوع كواقع.

ولكن فكرة التعدد، كما نفهمها الآن، لم تكن دائمًا كذلك، فقد مرت بمراحل مختلفة إرتباطًا بالفكر الإستعماري وبالعنصرية في نهايات القرن التاسع عشر، قبل أن تتحول إلى موضوع سياسي في المجتمعات الغربية والّتي شهدت موجات من الهجرة في بدايات القرن العشرين، وباتت موضوعًا كونيًا على مشارف القرن الحادى والعشرين.

إن التعددية الثقافية كفكرة ومفهوم ظهرت في بدايات القرن العشرين في المجتمع الأمريكي، بسبب الهجرات الواسعة لجماعات تشكل أعراق وثقافات مختلفة، وزادت هذه الهجرات من أوربا بسبب الحرب العالمية الأولى وصاحبها زيادة في حدّة الخوف من الأجانب"ومن ثم أصبحت كلمات السرّ هي الأمركة والتمثل، لا التعددية والتنوع" . وقد تطلب الأمر مرور عقود من الزمن قبل أن يتم الإهتمام بالتعددية الثقافية في أمريكا الشمالية في الستينات قبل أن تتبنى إجراءات في هذا الصدد في الثمانينات، وفي العام 1971 إختارت كندا رسميًا إنتهاج سياسية سُميت تعددية ثقافية لمعالجة مطالب الأقلية الكيبيكية ومجموعات الأقلية الأخرى الأصلية أو المنحدرة من الهجرة. أما فرنسا فلم تُدخِل مفهوم التعددية إلا في التسعينات .

وبحلول التسعينيات بدأت الثقافة تحتل مكانة بارزة في الأوساط الأكاديمية، والسياسية والحقوقية، فبدأ إهتمام غير مسبوق بكل ما له صلة بالثقافة بداية من صناعة الموضة وقوائم الطعام، وإنتهاء بكل أنواع الخوف المرتبطة بالقيم الثقافية مثل الخوف من الأجانب، والخوف من الإسلام، والخوف من الغرب، والخوف من ذوى التوجهات الجنسية المثلية وغيرها من المخاوف. وفي هذا الوقت ذاته زاد الإهتمام بالمركزية الثقافية والإثنية، والهيمنة الثقافية، والأمركة والتنميط. وهكذا أصبحت الثقافة موضوعًا إقتصاديًا وسياسيًا أكثر من كونه ثقافيًا.

ويأتي الإهتمام الحالي بالتعددية والتنوع في محاولة لعقلنة وإستيعاب الحالة الثقافية غير المستقرة الّتي يشهدها عالمنا المعاصر.

ويرى أنصار التعددية الثقافية أنها صيغة ليس فقط للتعايش، وإنما للثراء الثقافي كذلك .

والغرض من التعددية الثقافية هي تنظيم العلاقة بين جماعات وليس أفراد، فـ"غاية التعددية الثقافية هي الإرتقاء بتساوي المعاملة تجاه مختلف المجموعات الثقافية الممثلة للأمة، تلك الّتي يعترف بكرامتها علنًا.

ومع ذلك لا يمكن تجاهل الجدل الحالي حول التعددية الثقافية يأخذ، منحى هوياتيًا،

وخاصة للمجموعات الدينية، فالمطالب لا تقف عند حدود العمل والتعليم، بل تتصل كذلك بمطالب أخرى تتعلق بالزيّ والرموز الدينية والإحتفاظ ببعض التقاليد الثقافية الّتي تخص هذه الجماعة أو تلك.

2. العادات والتقاليد[2]

تعني العادات والتقاليد في تعريفها العام ظواهر ثقافية وإجتماعية تتمثل في سلوكيات وممارسات إجتماعية وثقافية موروثة أو مستحدثة تسهم في تشكيل الوعي، ولأنها كذلك فغالبًا ما يتم النظر إليها على أنها أحد مكونات الهوية الثقافية. وبغض النظر عن طبيعتها السلبية أو الإيجابية، فلهذه الممارسات والمعتقدات خصائص معينة، فهي في الغالب مجموعة من الأعراف المتفق عليها بدون أن تكون مكتوبة أو مدونة، ولكنها تحظى بمشروعية لكونها محل إتفاق بحكم توارثها أو إتساع نطاق ممارستها. ومن ناحية أخرى، فإن العادات والتقاليد لها وظائف إجتماعية تنظيمية وأخلاقية. ومن ناحية ثالثة، فهي لا تعبر عن منظومة ثابتة أو متجانسة. وتتعدد المواقف إزاء عادات وتقاليد بعينها، فأحيانًا ما يتم النظر إليها على أنها تعبير عن ممارسات وسلوكيات إيجابية وبالتالي يجب المحافظة عليها، فيقول البعض مثلاً» أن هذه عاداتنا وتقاليدنا ويجب أن نحترمها»، وقد تكون سلبية وينبغي تغييرها، فيقول آخرون «أن علينا مواكبة العصر والتخلص من العادات والتقاليد المقيدة».

وتلعب العادات والتقاليد دورًا في في التنظيم الإجتماعي، حيث يكون لها سلطة قد تفوق سلطة القانون وتحديدًا في المجتمعات التقليدية. ومن أبرز الأمثلة على ذلك ظاهرة "الثأر" كوسيلة للقصاص خارج نطاق القانون. ويستدعي الحديث عن ظاهرة الثأر الحديث عن تقليد مواز "الدية" كبديل مادي عن القصاص والهدف منه تعويض أهل القتيل وتجنب المزيد من إراقة الدماء. وعلى الرغم من أن الدية بديل إيجابي عن الثأر، إلا أنها تعد إنتقاصًا من سلطة القانون وتعبير عن إزدواجية معايير العدالة، فالدولة المصرية على سبيل المثال والتي من المفترض أنها دولة قانون، تلجأ في كثير من الأحيان إلى رعاية هذه الأنماط التقليدية في التصالح/القصاص، ولاحظنا في كثير من الأحيان مشاركة مسئولي الدولة في جلسات صلح عرفية بعيدًا عن الإجراءات القانونية.

2 من مقال « العادات والتقاليد» للدكتور يسري مصطفى المنشور ببوابة «وطني نت» بتاريخ 26-10-2015 ، http://www.wataninet.com/2015/10/العادات-والتقاليد/376280/

3. النسبية الثقافية[3]

تعنى النسبية الثقافية (الخصوصية) فى أكثر تعريفاتها رواجًا أن القيم والأخلاق وغيرها من المنتجات الثقافية هى أمور نسبية لكل مجتمع، فما يصلح هناك قد لا يصلح هنا والعكس صحيح. وبالتالي فإننا لا نستطيع أن نقول ببساطة أن بعض أنماط السلوك صحيحة أو خاطئة، فهى كذلك فقط بالنسبة لسياق ثقافي معين. فما يعد خاطئًا بالنسبة لمنظومة ثقافية ما، قد يكون مقبولًا وصحيحًا فى منظومة ثقافية أخرى.

وهكذا تنتفي فكرة المعايير الكونية، وتبقى فكرة المعايير النسبية التي تتعلق بكل منظومة ثقافية، وبدرجة ما يحظى مثل هذا التعريف ببريق ما إذا ما تم النظر إليه من منظور التعددية الثقافية كقيمة، إلا أنه فى التجربة العملية له آثار كارثية على حياة الأفراد وربما الجماعات. فثمة جوانب مغلوطة وأخرى سلبية ترتبت على الإحتفاء بالخصوصية والتعددية الثقافية وإغفال جوانبها السلبية.

الخصوصية الثقافية، كما يجرى تقديمها لنا على طبق أخلاقى، تحيل إلى الجمود والجوهر الثابت الذي لا يتغير قد يهيل الدهر عليه التراب، فيختفي ولكن يظل كامنًا. إنه التراث المفارق للواقع والمتجاوز للتاريخ. فهى الأصالة التي لا تعرف تاريخًا لأنها فى جينات أمة ليست سوى جسدًا ثقافيًا. ولذا فإن أنصار الخصوصية الثقافية لا يتجاهلون الخصوصية الإجتماعية فحسب، وإنما يحاربونها لأنها تفضح الجمود عندما تتعامل مع الواقع فى تاريخيته وفى تعقيداته.

من الناحية الواقعية للخصوصية الثقافية وظيفة، إنها وظيفة سلطوية بإمتياز، فهى أداة السلطة (السياسية والثقافية) للم شمل القطيع المعرض للإنفلات بسبب عجز السلطة السياسية، وعنت السلطة الأبوية، وتضارب المصالح الواقعية، أما الخصوصية الإجتماعية فهي ذات وظيفة معرفية، لأنها تكشف لماذا نحن أغنياء أو فقراء، سادة أم تابعين، أقوياء أو ضعفاء.

4. الطائفية

تعبر الطائفة عن نمط تقليدي من الإنتماء والذي غالبًا ما يكون إنتماء لجماعة دينية أو إجتماعية أو مهنية. وبهذا المعنى فإن الإنتماء الطائفي يشكل نوعًا معينًا من الهوية كأن يقول الشخص «أنا مسلم أو مسيحي أو يهودي»، ومع ذلك يمكن أن يكون الشخص مسلمًا أو مسيحيًا أو يهوديًا بدون أن يكون طائفيًا. والمحدد فى هذه الحالة

3 من كتاب أوهام الأصالة، النسبية الثقافية وعالمية حقوق الإنسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2016

هـو موقـع هـذه الهويـة الدينيـة مـن الهويـات الأخـرى التـي تحـدد الوجـود الإجتماعـي للفـرد. ففـي المجتمعـات التقليديـة كان هـذا النـوع مـن الهويـة يتصـدر قائمـة الهويـات والإنتمـاءات الجماعيـة، فلـم يكـن للفـرد مـن وجـود مسـتقل، ولكـن وجـوده أرتبـط بالطائفـة أو الجماعـة التـي ينتمـي إليهـا. أمـا فـى العصـر الحديـث فقـد أصبـح للفـرد وجـودًا مسـتقلًا فـى إطـار دولـة مـن المفتـرض أن تتعامـل معـه كمواطـن بغـض النظـر عـن الإنتمـاءات الدينيـة والعرقيـة أو الجنسـية أو غيـره. فالمواطنـة هـى الإنتمـاء للإطـار الأوسـع لترشـيد الهويـات وتنظيـم العلاقـات، بـدون الإعـلاء مـن شـأن الإنتمـاءات الأخـرى أو كبتهـا، ولكـن مـن أجـل إبقائهـا ضمـن المجـال الخـاص للفـرد، أو ظهورهـا الطقوسـي والسـلمي فـى المجـال العـام. هـذا هـو واقـع المجتمعـات الحديثـة الـذي يحـدد وجـود الفـرد وطبيعـة الدولـة. وإذا حـدث خلـل أو إهتـراء لهـذا الإطـار الأوسـع (المواطنـة)، فـإن الإنتمـاءات الأخـرى تظهـر علـى السـطح ولكـن بصـورة غيـر طبيعيـة، وعندهـا يتحـول الإنتمـاء الطائفـي إلـى طائفيـة، والإنتمـاء العرقـي إلـى نزاعـات عرقيـة، وكلاهـا يمكـن أن يتحـول بسـهولة إلـى نزاعـات و صراعـات، وكلنـا يعلـم تمـام العلـم كـم مـن الجرائـم تـم إرتكابهـا بإسـم الدفـاع أو حمايـة الإنتمـاءات الدينيـة أو العرقيـة.

5. الصور النمطية[4]

تعتبـر الصـور النمطيـة أحـد الظواهـر الثقافيـة والإجتماعيـة الشـائعة حيـث يتـم تصنيـف الأشـخاص والجماعـات لتمييزهـم عـن الآخريـن. ولـذا فـإن التعبيـر الأمثل عـن التنميـط أو الصور النمطيـة هـو وصفهـا بالقوالـب الثقافيـة الجاهـزة والتـي يتـم وضـع الأشـخاص والجماعـات فيهـا وعزلهـم ثقافيـًا وإجتماعيـًا مـن خـلال أحـكام غالبـًا مـا تكـون سـلبية، ولكنهـا أيضـًا يمكـن أن تكـون إيجابيـة. والمشـكلة ليسـت فـى كونهـا إيجابيـة أو سـلبية، ولكـن لكونهـا غيـر موضوعيـة ومخلـة. ومـع ذلـك، فـإذا كانـت الصـور النمطيـة هشـة لإنهـا لا ترتكـز علـى أسـاس علمـى أو موضوعـى، إلا أنهـا تتمتـع بقـوة مـن الناحيـة الثقافيـة، وسـبب قوتهـا أنهـا ترتبـط بمـا يُعـرف بسياسـات الهويـة، فوضـع الآخـر فـى قالـب معيـن كأن يكـون غبيـا أو عنيفًـا أو كسـولًا إلـخ، يعنـى أنـه جـزء مـن جماعـة هـذه هـى سـماتها الثقافيـة أو حتـى البيولوجيـة وهـو مـا يبـرر إسـتبعاده وربمـا السـيطرة عليـه. ولأن التنميـط يرتبـط بسياسـات الهويـة فـإن عمليـات التصنيـف لا تتعلـق فقـط بالثقافـة كالإنتمـاء لجماعيـة دينيـة أو ثقافيـة أو لغويـة معينـة، ولكـن أيضـًا بالبيولوجيـا كلـون البشـرة والإنتمـاء العرقـي أو الجنسـي وهـو مـا يجعـل الصـور النمطيـة تبـدو وكأنهـا مسـألة طبيعيـة، بمعنـى أنهـا ليسـت منتجـًا ثقافيـًا يجـري إنتاجـه بشـكل فـردي، بـل إنعكاسـًا لأفـكار ومعتقـدات ثقافيـة يجـري مـن خلالهـا النظـر إلـى الآخريـن ضمـن الجماعـة

4 من مقال الصور النمطية فى ميزان حقوق الإنسان، مجلة رسالة النور، الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية، مصر

أو خارجها والحكم عليهم أخلاقيًا.

وبهذا المعنى فإن الثقافة هى التربة التي تنشأ وتزدهر فيها الصور النمطية، وبما أن الثقافة غير متجانسة ومتنوعة ومتغيرة فإنها، من ناحية، تنتج أنواعًا متعددة من الصور النمطية، ولكنها، من ناحية أخرى، عندما تتغير تجعل صور نمطية أخرى تذبل وتموت. ولا شك أن المعرفة العلمية تغير من طبيعة الثقافة فتهدم الكثير مما يمكن النظر إليه بإعتباره مسلمات ومعتقدات ثابتة. ولكن الأمر لا يتوقف فقط على المعرفة العلمية والتي تبدو نظرية، فالتغيرات تحدث عندما تأخذ أبعادًا إجتماعية وسياسية. إن تغير موا زيين القوى بين الفئات والجماعات والأمم يؤثر مباشرة على ثوابتها ومعتقداتها، ومن ثم على الصور النمطية التي ترى الآخر من خلالها. ولعل المثال الأبرز فى هذا السياق هو الصور النمطية بشأن النساء والرجال والتي تتركز على معتقدات ثقافية وموازين قوى إجتماعية تصور الرجال على أنهم أشداء والنساء على أنهن ضعيفات، ولكن مع تطور المجتمعات وحصول النساء على الكثير من الحقوق، بدرجات متفاوتة بالتأكيد، تغيرت موازيين القوى، مما أدى إلى تراجع الصور النمطية السائدة فى الكثير من المجتمعات والأوساط.

6. النوع الإجتماعي[5]

على الرغم من أن مصطلح «النوع الإجتماعي» gender بات متداولًا بشكل واسع من خلال منظمات المجتمع المدني والهيئات الدولية المعنية بالمساواة بين الجنسين، ولحد ما من خلال الإعلام والمؤسسات الأكاديمية، إلا أن هناك خلط يحدث أحيانًا بين هذا مصطلح النوع الإجتماعي وحقوق النساء، حيث يتصور البعض أن «النوع الإجتماعى» يعني «المرأة» بالمعنى الحصري، أو أنه يعني العلاقة بين الرجال والنساء ولكن من منظور النساء وحقوقهن فقط. وعلى الرغم من أنه لا يمكن بأي حال إنكار العلاقة الوثيقة بين مصطلح النوع الإجتماعي وحقوق النساء، إلا المشكلة فى الخلط بين الإثنين والذي لا يعني مجرد سوء فهم لغوي، بل منهجي يخلق إلتباسات وتحيزات وكأن الرجال غير موجودين فى معادلة النوع الإجتماعي. إن مصطلح النوع الإجتماعي ليس كلمة أو شعار، وإنما أداة تحليل للعلاقات بين بما فى ذلك الحقوق، وتحت عنوان النوع الإجتماعي ثمة حقل كامل للدراسات أو ما بات يُعرف بإسم دراسات النوع الإجتماعي gender studies.

إن أقصر الطرق لتعريف مصطلح «النوع الإجتماعي» هو تمييزه عن مصطلح «الجنس»، فكلاهما يتعلق بالرجال والنساء (أو الذكور والإناث). وفى حين أن الأول يركز على الأدوار

5 من مقال النوع الاجتماعى، مجلة رسالة النور، الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية، مصر

الإجتماعية والثقافية للرجال والنساء، فإن الثاني يختص بالتمييز فى الإختلافات البيولوجية بين الذكور والإناث. ولعل المثال الأبرز الذي يستخدمه الكثيرون للتمييز بين الإثنين هو أن النساء لهن وظائف بيولوجية مثل الحمل والولادة والرضاعة وهو ما لا يتوفر للرجال وهذا هو «الجنس»، أما النوع الإجتماعي فيتعلق بالأدوار الإجتماعية وتقسيم العمل كأن يتم النظر إلى الأعمال المنزلية كشأن تختص به الإناث، والعمل خارج المنزل شأنًا يختص به الذكور، وهى أمور غير ثابتة تتغير بتغير الزمان والمكان. وبهذا المعنى فإن الجنس يعنى القوانين البيولوجية من منظور الوظائف الطبيعية، أما النوع الإجتماعي فيعنى القوانين الإجتماعية والثقافية من منظور الأدوار وتقسيم العمل الإجتماعى بين الرجال والنساء. ولعل العبارة الشهيرة للكاتبة الفرنسية "سيمون دي بوفوار" فى كتابها «الجنس الآخر» تعبيرًا موفقًا عن هذا الإختلاف بقولها «أنّ المرأة لا تولد إمرأة، بل تصبح إمرأة»، بما يعني أن تحول الأنثى إلى إمرأة وكذلك الذكر إلى رجل هى عملية إجتماعية تخضع لطرق التنشئة والتصورات الإجتماعية عن دور كل منهما وعلى هذا الأساس فإن مصطلح النوع الإجتماعي يعني أنماط العلاقات بين الذكور والنساء من منظور إجتماعي وثقافي، وبإسمه تطورت الدراسات المتعلقة بالأدوار والأنماط المتعلقة بالذكورة والأنوثة وهى متعددة بإختلافات الأنظمة الثقافية والإجتماعية. فطبيعة هذا اللإطار فى مجتمع أبوي يعامل النساء على أنهن «حريم» بالأساس، تختلف عن تلك الموجودة فى مجتمع يحترم المساواة بين الجنسين من حيث الحقوق والواجبات. ولا يعني هذا أن دراسات النوع الإجتماعي تهتم فقط بدراسة المجتمعات التي لازالت تعيش عصر الحريم، فدراسات النوع الإجتماعي معنية بكافة المجتمعات حيث يجرى دراسة الأدوار الإجتماعية وأنماط الذكورة والأنوثة وتحولاتها على مستوى المجتمعات والأجيال والثقافات.